المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS BUILDING CENTER
LIBC

أزمة التضخم في ليبيا ودور سياسات المصرف المركزي في تعميق حدته

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd

أزمة التضخم في ليبيا

ودور سياسات المصرف المركزي في تعميق حدته

ابعاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي لبناء المؤشرات

22 ابريل 2024

فهرس المحتويات

المقدمة 6
الأسباب الرئيسية للتضخم 6
دور المصرف المركزي في التضخم 7
الخاتمة 10

المقدمة

يُعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر في الأسعار، وينعكس ذلك على السلع الاستهلاكية والخدمات الداخلية، ويُحسب خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو أكثر، ويؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقة للنقود، ومن ثم انخفاض الدخل الحقيقي للفرد.

وفي الحالة الليبية، شهدت البلاد في عام 2011 والأعوام التي تلته ظروف اتسمت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والذي كان لديه الأثر الأكبر على انهيار العملة، وحدوث التضخم وارتفاع الأسعار. وتناقش هذه الورقة فكرة مفادها، أن الاجراءات التي اتخذها المصرف المركزي قد ساعدت على انهيار العملة وحدوث التضخم.

الأسباب الرئيسية للتضخم

قبل التطرق إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي، لابد من الإشارة إلى بعض المشاكل البنيوية في الاقتصاد الليبي والتي كان لها دور كبير في تدهور الاقتصاد وحدوث التضخم.

فأولاً، يُصنف اقتصاد ليبيا على أنه اقتصاد ريعي يعتمد في الأساس على النفط، وفي عام 2015، حدث انخفاض حاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إضافةً لحدوث الكثير من الاحتجاجات وسيطرة بعض التشكيلات المسلحة على بعض الموانئ النفطية الليبية بعد 2011، وهي عوامل ساهمت في تراجع صناعة النفط في ليبيا.

ثانياً، تردي الأوضاع الأمنية منذ 2011 وحتى الآن، وهو ما أعاق عودة الشركات الأجنبية لاستكمال المشروعات المكلفة بتنفيذها في البرنامج التنموي (2008-2012)، كما أن اندلاع العديد من الاشتباكات المسلحة في ليبيا عمل على تدمير جزء كبير من البنية الأساسية في الاقتصاد الليبي، والذي أدى إلى توقف عديد المؤسسات الإنتاجية والخدمية عن العمل، وتوقفت معها الخطط والبرامج الاستثمارية في جميع الميادين الاقتصادية، ومن ثم تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

ثالثاً، كمحصلة للمتغير السابق، زاد اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في تلبية احتياجاته، خاصةً وأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على استيراد سلعه، والتي تتزايد أسعارها مع انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية.

أخيراً، هناك عامل آخر لا يرتبط بشكل خاص بالاقتصاد الليبي، وإنما متغير عالمي وطارئ، متمثل في فيروس كورونا الذي اجتاح العالم، وساهم في تراجع الاقتصاد العالمي، وامتدت انعكاساته السلبية لكل الدول بدرجات متفاوتة، ومنها ليبيا.

وبالتالي، فإن المشاكل البنيوية في الاقتصاد الليبي، وما ترافق معها من متغيرات سياسية وأمنية في ليبيا منذ 2011، ممثلةً في إطالة أمد المرحلة الانتقالية والانقسام الحكومي والسياسي، وحدوث اقتتال مناطقي واضطرابات أمنية، فضلاً عن متغيرات خارجية مثل الكورونا، ساهمت مجتمعةً في تدهور الاقتصاد الليبي وتراجع العملة المحلية وحدوث التضخم.

دور المصرف المركزي في التضخم

لقد ساهم المصرف المركزي، عبر مجموعة من الإجراءات، في حدوث انهيار كبير في العملة الليبية، ومن ثم في التضخم، يمكن تناولها كالتالي:

أوضحت بعض التقارير الرسمية، أنه منذ عام 2015 وحتى 2022، قام مصرف ليبيا المركزي بمساهمات دولية، بقيمة 96 مليار و600 مليون، بدون فائدة.

الأعوام	المساهمات الدولية
2015 - 2022	96 مليار و600 مليون دينار

إضافة إلى أن المصرف المركزي قام بمنح 38 دولة، حوالي 56 قرض. المفارقة أنه حتى هذه اللحظة لم يقم المصرف بتحصيل قيمة هذه القروض وفوائدها. ويعد هذا سبباً لانهيار العملة وحدوث التضخم، فاسترداد هذه الأموال كان سيساعد في حدوث انتعاش للاقتصاد الليبي وزيادة دخول الافراد، فـ 40% من الليبيين تحت خط الفقر.

المفارقة الأكبر هي منح ليبيا هبات للدول، بدلاً من إنفاق هذه الأموال على بنية تحتية قوية، أو حتى تنفيذ بعض المشاريع للحد من أزمة البطالة. فقد قامت ليبيا بمنح عدة دول هبات وبأرقام ضخمة، فقدمت لتونس هبة بمقدار 125 مليون دينار، وللسودان أيضا هبة تقدر بـ 125 مليون دينار،

ولموريتانيا هبة تقدر بـ 250 مليون دينار، معتمدةً ذلك في اجتماع مجلس الوزراء العادي رقم 28 لسنة 2012.

الهبات	قيمتها
تونس	125 مليون دينار
السودان	125 مليون دينار
موريتانيا	250 مليون دينار

كما دعم مصرف ليبيا المركزي العملات الأجنبية، حيث قام بتقديم ملياري دولار لمصر لدعم الجنيه المصري، وتقديم 8 مليار لتركيا لدعم الليرة التركية.

دعم العملات	القيمة الممنوحة
مصر	2 مليار دولار
تركيا	8 مليار دولار

وأنفقت ليبيا ضمن الموازنة العامة للدولة في الفترة ما بين عام 2012 وحتى عام 2023، أكثر من 312 مليار دينار (ما يقارب 223 مليار دولار أميركي)، دون أن يكون لتلك الميزانيات أثر ملموس على الأرض من ناحية مشاريع البنية التحتية أو ارتفاع مستوى المعيشة، وذلك وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة الليبي. ووصل الانفاق من عام 2012 إلى 2024، أكثر من 425 مليار.

الأعوام	الإنفاق العام
2012 - 2023	312 مليار دينار
2012 - 2024	425 مليار دينار

كما أن مصرف ليبيا المركزي لا يجني إيرادات بيع الغاز ومشتقاته، وقد بين تقرير ديوان المحاسبة عام 2022، أن شركة "إيني" لم تدفع أي شيء من صادرات الغاز الليبية منذ عام 2014 إلى اليوم. ولا يقدر المصرف المركزي أصوله بقيمها الفعلية، وتعتبر هذه كارثة في حد ذاتها، كما أنه لم يتم تقييم احتياط المصرف المركزي من الذهب بشكل نهائي.

ووسط غياب الأرقام الرسمية، أعلن مسؤول في صندوق النقد الدولي، أن إجمالي احتياطي النقد الأجنبي الليبي والأصول المجمدة في الخارج يقدر بنحو 152 مليار دولار، فبحسب تصريحات تليفزيونية، أدلى بها رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى ليبيا "ديمتري غيرشنسون" لـ "سي إن بي سي عربية"، فإن الاحتياطي الأجنبي في ليبيا وصل إلى 82 مليار دولار نهاية العام 2022، لافتاً إلى أن حجم الأصول المجمدة في الخارج بلغ 70 مليار دولار منذ العام 2011.

الاحتياطي الأجنبي	الأصول المجمدة في الخارج	الإجمالي
82 مليار دولار	70 مليار دولار	152 مليار دولار

وفي عام 2023، أفاد بيان صدر عن مصرف ليبيا المركزي، بارتفاع معدل التضخم في ليبيا بمقدار 3.1%. وهذا جدول يوضح معدل التضخم من 2015-2023

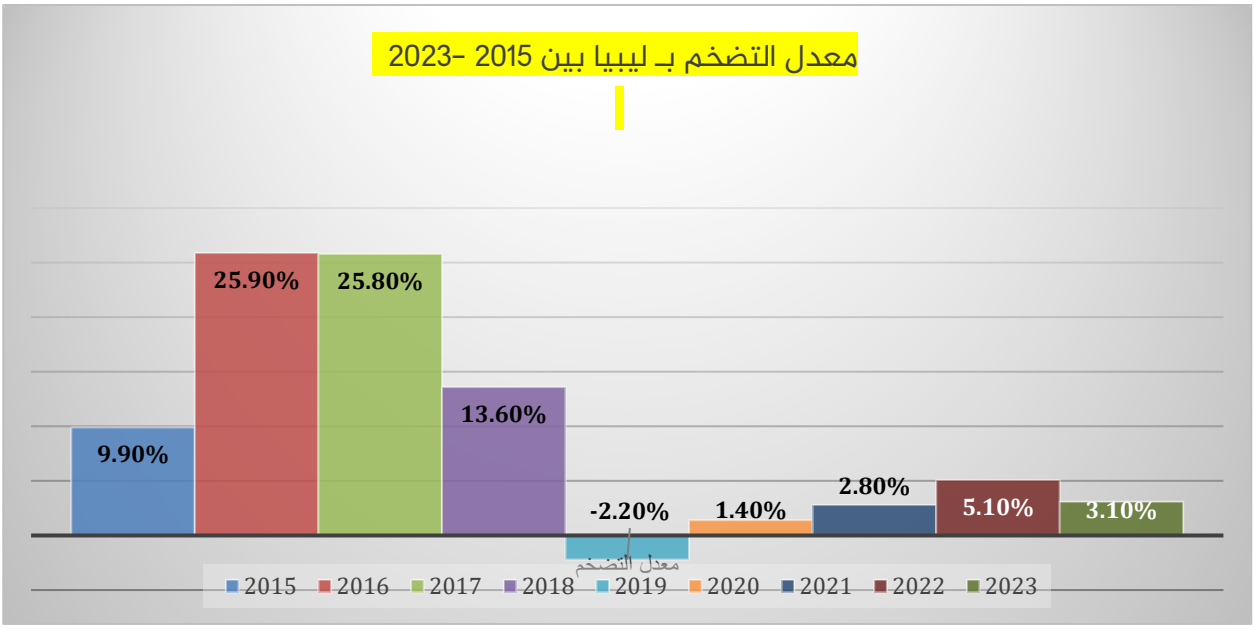

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل التضخم	%9.9	%25.9	%25.8	%13.6	%-2.2	%1.4	%2.8	%5.1	% 3.1

الخاتمة

تعد دراسة مسألة التضخم من الأمور المعقدة، نظراً لكونها ظاهرة مركبة، فأنواع التضخم ليست منفصلة بل مرتبطة ومتشابكة مع بعضها البعض، كما أن الأسباب والعوامل التي تسبب هذه الظاهرة أيضا متداخلة.

وقد حاولت هذه الورقة توضيح بشكل مختصر ظاهرة التضخم في ليبيا والعوامل المسببة له، سواء العوامل البنيوية الكامنة في طبيعة الاقتصاد الليبي، أو العوامل السياسية والأمنية ممثلةً في

النزاع بين الحكومتين وانتشار الفساد وسيطرة التشكيلات المسلحة على الحقول النفطية، إضافة إلى دور سياسات المصرف المركزي في تعميق أزمة التضخم.

وبناءاً على ما سبق، يمكن الإشارة لعدد من التوصيات:

- لكي يتم حل الأزمة الاقتصادية، لابد من سياسة اقتصادية موحدة، لذا لابد في البداية من التوصل لاتفاق يقضي بتشكيل حكومة موحدة، لتكون مقدمة لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتنتهي معها المرحلة الانتقالية وكذلك الانقسام السياسي والحكومي، إذ أن الأزمة الاقتصادية مدفوعة في جانب كبير منها بعوامل سياسية.

  وأن تتبنى الحكومة الجديدة توجه معادي للتدخلات الخارجية، إذ أن ارتهان القرار الليبي للخارج يساهم في إهدار واستنزاف مقدراتها المالية لصالح القوى الأجنبية.
- يجب أن تتخلص ليبيا من اقتصادها الريعي القائم على النفط فقط، عبر تنويع مصادر الانتاج، حتى إذا تراجعت معدلات إنتاج النفط أو انخفضت أسعاره، تكون هناك بنية اقتصادية تحفظه من الانهيار.
- أما بالنسبة للمصرف المركزي، فيقع على عاتقه الكثير من الإجراءات، والتي تتمثل في ضرورة فرض فوائد على الديون التي منحها للدول الأخرى، أو استرداد جزء منها، وعدم منح هبات ومساعدات بمبالغ ضخمة، وضرورة تحصيل إيرادات النفط والغاز. بالإضافة لتبني سياسات تستهدف في المقام الأول استعادة الدينار الليبي قيمته، وذلك من خلال زيادة المعروض من العملة الأجنبية، ومن أهم الإجراءات في هذا الصدد، إلغاء القرار الأخير الذي ينص علي فرض ضريبة الـ 27 % على سعر صرف العملات الأجنبية.
- ضرورة دعم دور الأجهزة الحكومية الأخرى، وذلك في مراقبة الأسعار والحد من ارتفاعها، ومحاربة الاحتكار ومنع تهريب السلع.

المركز الليبي
لبناء المؤشرات

LIBC

LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

www.libc.ly libya_rasd@lcsms.info libya.rasd Libyarasd Libyarasd